شرح

الشيخ مصطفى مبرم

على

متن الآجرومية

لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمّد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فهذا هو المجلس الرابع عشر من مجالس التعليق والشّرح على **متن الآجرُّومية** ضمن دروس معهد علوم التأصيل التابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية.

وقد انتهى بنا الكلام (...)[1] ، وتقدّم الكلام على جملة من هذه المنصوبات، وتوقفنا على **باب الحال**.

وباب المنصوبات - كما سبق - بابٌ فيه طول، وفيه نوع إشكالات؛ ولكن إن شاء الله –تعالى- إذا انتهينا منها سنذكر الفروق المهمّة بين (...)[2].

قال المصنّف - رحمه الله تعالى -:

باب الحال

[1] [انقطاع في الصوت الدقيقة: 0:50]

[2] [كلمة غير مفهومة]

الحالُ هو الاسْمُ المنصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ من الهَيْئاتِ، نحو قولِكَ : جاءَ زيدٌ راكِبَاً، وركِبْتُ الفَرَسَ مُسرَجَاً، ولَقِيتُ عبدَ اللهِ راكِبَاً، وما أشبهَ ذلِك.

هذا ما يتعلّق بما ابتدأ به الحال، ثمّ قال:

ولا يَكُونُ الحَالَ إلَّا نَكِرَةً، ولا يَكُونُ إلا بعْدَ تمَامِ الكَلام، ولا يَكُونُ صَاحِبُها إلا مَعرِفة.

هذا ما ذكره المصنّف -رحمنا الله وإياه تعالى- في باب الحال، وسنأخذ كلامه شيئًا فشيئا.

قال – رحمه الله تعالى -: **[هُوَ الاسْمُ المنصُوبُ المفَسِّرُ لما انْبَهَم مِنَ الهَيْئَات]**:

(**الاسْم**): أخرج به الفعل والحرف، ويَدخُل فيه الصَّريحُ والمؤَوَّل، مثال الصريح ما مثّل به المصنّف – رحمه الله تعالى – بقوله: (جَاءَ زيْدٌ راَكِبًا).

والمؤوَّل مثل قولك: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، أو يَجْرِي، أو ما شابه ذلك).

(**المنْصُوبُ**): هنا تخصِيصٌ له بحكمِ النّصب، فأخرج الجرّ، وأخرج الرفع.

(**لِمَا**): اسم موصول بمعنى (الذي)؛ يعني: الذي انبهم، وهذه اللَّفظة مما اعترض بعض الصَّرفِيِّين فيها على ابن آجرُّوم وعلى من شابهه ممن استخدم هذه العبارة، وليس هذا محلا له.

والمقصود بقوله: (**انبهَم**): خَفِيَ.

وقوله –رحمه الله تعالى–:(**مِن الهيئات**): المراد بها: الصِّفَةُ المِحْسُوسَة التي تُحَسُّ أو غَيْرُ المحْسُوسَة، الهيْئَة التي يأْتي عليها الشّخص.

وأخرج بـ (الهيئات) هنا التَّمييز – كما سيأتي كما قلت لكم في الفروق – لأنّه يفسّر ما انبهم من الذَّوات.

الحَالُ له حالان: – إمّا أن يُفسِّر أو يُبيِّن **هيئة الفاعِل** الذي وقع منه الفعل.

– أو أن يُبيِّن **هيئة المفعُول**.

- فمن الأوّل ما ذكره المصنّف – رحمه الله تعالى– بقوله: (جَاءَ زيْدٌ راكبًا)، فإنّ هذا الحال مُبيِّن لصفة الفاعل في مجِيئِه، بيَّنَ **هيئة الفاعل** في مجيئِه؛ ومنه قوله –تعالى–: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾[3].

فإذا أعربنا مثال المصنّف –رحمه الله تعالى– في قوله: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) سنقول:

جَاءَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

زَيْدٌ: فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة على آخره

ضَاحِكًا: حال من زيد منصوب بالفعل، وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على آخره.

- وقد يأتي الحالُ مبيِّنا **لهيئة المفعُول** كما في مثال المصنّف: (رَكِبْتُ الفرَسَ مُسْرَجًا)، هذه مُبيِّنة لهيئة المفعول؛ فإذا أعربناها نقول:

[3] [القصص: ٢١]

رَكِبَ: فعل ماضٍ مبني على السُّكون لاتِّصاله بضمير رفعٍ متحرِّك لا محلَّ له من الإعراب.

والتَّاء: ضمير متَّصل مبنيّ على الضَّم في محلّ رفع فاعل.

و**الفَرَسَ**: مفعول به منصُوب بالفعل وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة على آخره.

و**مُسْرجًا**: حال من الفرس منصوبٌ بالفعل أيضًا وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة على آخره.

هذا وإن لَم يُصرِّح به المصنِّف إلَّا أنَّه فُهِم من المثال، وممَّا يُفْهَم من كتب متون النَّحو ما يذكرونه من المثال بل هذا عُمدَتُهم.

- وقد يأتِ أيضًا مُحتملًا **لبيان هيئة الفاعل أو هيئة المفعول** مثلما تقول: (لَقيتُ عبدَ اللهِ رَاكِبَيْنِ) فهو (رَاكبَين) هنا منصوب على أنَّه حال من الفاعل، حال من المفعول – حال من الضَّمير، وحال من المفعول -.

وقد يأتي احتمالًا - الأوَّل ليس فيه احتمال إن كنت قلته –.

- فقد يأتي **احتمالًا** فتقول: (لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا) يحتمل أن يكون من الفاعل الَّذي هو الضَّمير (لَقِيتُ)، أو من المفعول الَّذي هو (زَيْدا)، هذا فيه احتمال.

ذكر بعد ذلك شروط الحال، الشُّروط الَّتي يصِحُّ أن تُعرب معه الكلمة على أنَّها حال، فقال:

[وَلَا يَكُون إلَّا نَكِرَة، وَلَا يَكُون إلَّا بَعْدَ تَمام الكَلام، ولَا يَكُون صَاحِبُهَا إلَّا مَعْرِفَة].

هذه ثلاثة شروط ذكرها -رحمه الله تعالى-، فالأصل إذًا **أنْ يَكُونَ الحَالُ نَكِرَةً.**
وعُلِم هذا أيضًا من الأمثلة الَّتي ذكرها المصنِّف -رحمه الله تعالى- فإنَّها كلّها تدلُّ على أنَّ الحال وقع نكرة (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا) كلُّ هذه نكرات.
ثمَّ قد يأتي مؤوَّلًا للحال مع كونه معرفة مثلما تقول: (جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ) فإنَّ (وَحْدَهُ) حال ومع ذلك فهو معرفة لأنَّه مضافٌ؛ وهذا عُلِم بتأْوِيله.

ثمَّ ذكر الشَّرط الثَّاني: **وهو أن يكون الحال بعد تمام الكلام**، بمعنى أنَّ الكلام تامًا ولا تحتاج إلى الحال، وهذا الَّذي حملَ بعض النَّحويِّين أن يقولوا بأنَّ الحال فضلة يُستغنى عنه، ولكن ينبغي أن يُعلم أنَّ هذا القول إطلاقه غلط في هذا، لأنَّ من الحال ما لا يكون فضلةً؛ كما يأتِ هذا في كثير من نصوص القرآن، فمثلا في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾[4] ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[5] فإنَّ هذا حال؛ ومع هذا ليس فضلة يُستغنى عنه أو لا يُحتاجُ إليه في الكلام.
يعني تمام الكلام أنت تقول: (جَاءَ زَيْدٌ) الكلام تامّ، فإذا لم تقل: ضَاحِكًا أو رَاكِباً أو مَاشِيًا أو مُسْرِعًا [..] هيئة مجيئِهِ، ولكن كما قلتُ لك تأمَّل في هذا أنَّه لا ينبغي أن يُطلق القول في التَّعامل خصوصًا مع نصوص القرآن على أنَّ الحال فضلة يُستغنى عنها.

ثمَّ ذكر الشَّرط الثَّالث، فقال: **(وَلَا يَكُون صَاحِبُها إلَّا مَعْرِفَة).**

[4] [سورة ص: ٢٧]
[5] [سورة الأنبياء: ١٦]

هذا الأصل في صاحب الحال -كما مرَّ معنا- في الأمثلة: زيد والفرس وما شابه ذلك - هذا صاحب الحال -، قال النَّحويُّون: قد يقع نكرة في بعض الحالات مثل التَّقديم والتَّأخير: (جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ - أو عَالِمٌ -) وفيها تفاصيل أخرى للنَّحويِّين.

ذكر بعد ذلك التَّمييز فقال:

باب التَّمييز

(التَّمييزُ هو الاسْم المنْصُوب المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ، نحو قوْلِك: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأَ بَكرٌ شَحْمًا، وطَابَ محمدٌ نَفْسَاً، واشْتَرَيتُ عشرِينَ غلاماً، ومَلَكْتُ تِسْعينَ نَعجَةً، وزيدٌ أَكرَمُ منْكَ أَبًا، وأَجمَلُ مِنْكَ وجْهًا؛ وَلَا يَكُون إِلَّا نَكِرَة، وَلَا يَكُون إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَام).

هذا ما ذكره - رحمنا الله وإيَّاه - في باب التَّمييز، وإذا فهمت الحال إن شاء الله يسهل عليك التَّمييز وما يتعلَّق به.

عرفنا فيما سبق أنَّ الحال اسم وكذلك هو هنا -**التَّمييز اسم**-.

وعرفنا أنَّ الحال من المنصوبات **وكذلك التَّمييز هنا منصوب**.

وعرفنا أنَّ الحال مفسِّرٌ للهيئة **ولكن التَّمييز مُفَسِّر للذَّات**.

التَّمييز: تُميِّز شيئًا عن شيءٍ؛ تميز ذوَات الأشياء، وهذا مفهوم إلى هنا.

ثمّ ذكر الأمثلة، بعد ذلك نرجع إلى الشروط، -والذوات معروفة-.

قال: **[نحو قولِكَ: تَصبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا].**

تَصَبَّبَ: فعلٌ وفاعلٌ.

وزَيْدٌ: فاعل مرفوع بالفعل وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة على آخره .

و**عَرَقًا**: منصوب على التّمييز وعلامة نصبه فتحة ظاهرةٌ على آخره.

سيأتي في الأمثلة الأخرى أيضا.

وأيضا قوله: **[تفقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا وطَابَ محمَّدٌ نَفْسًا واشتريْتُ عشْرِينَ غُلاَمًا]**.

سنذكر خلاصةً لهذا الباب إن شاء الله –تعالى- ؛ القواعد المطردة التي يقع فيها المنصوب تمييزًا.

تمييز الذّات، أو تمييز المفرد، هذا نوع، وهناك تمييز نسبة.

فالتَّمييزُ قسمان:

قسمٌ يُمَيِّز **الذَّوَات**، وقسمٌ يُمَيِّزُ **النِّسَب**.

ما الذي يميز الذَّات؟ **هو الذي يرفع الإبهام في الحقيقة أو الاجمال.**

وهذا يقع بعد المقادير والأعداد كما سنلخص هذا.

ففي الأعداد قوله –تعالى-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:4].

كَوْكَبًا هنا تمييز للعدد، وهذا واضح.

وأمّا الذوات فقد تقدم معنا الأمثلة.

ها هنا قواعد عامّة لا يقع فيها هذا المنصوب إلّا تمييزا.

- فبعدَ الأعداد نقول: كل اسم منصوبٍ نكرة بعد عدد فهو تمييز، كما تقدم في قوله –تعالى-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:4].

- وكَذلِك من القواعد العامّة ما دلّ على مَساحَة وهو منصوبٌ؛ بعد ما يدلّ على مَسَاحة فإنّه أيضا يكون تمييزا.

- وكذلك بعد الأوْزَان، وبعد الكَيْل الذي هو المقادير أو ما يشبه المقدار.

هذا ما يقع في تمييز الذوات.

وفي تمييز العدد يقع في أربعة مواضع:

- التمييز الذي يكون منقولا عن الفاعل كقوله –تعالى-: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:4]؛ يعني: اشتعلَ شيْبُ الرَّأسِ.

وكقوله –تعالى-: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:12].

- وكذلك المنقول عن المبتدأ والخبر كقوله –تعالى-: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف:34]، أصلها مالِي أكثرُ من مَالِك.

وهذا يقع كثيرا بعد أفعل التفضيل أيضا.

- فكلّ اسم بعد أفعل التّفضيل يعرب تمييزا، كقوله –تعالى-: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [مريم:74]؛ كقوله تعالى: ﴿أَضْعَفُ نَاصِرًا﴾ [الجن:24].

إلى غير ذلك من القواعد، وهذا فقط من باب التذكير والتلخيص، والذي تضبطه هو ما ذكره ابن آجرّوم، ثم ذكر الشروط فقال:

(وَلَا يَكُون إِلَّا نَكِرَة).

يعني التّمييز؛ وهو أيضا يتفق مع الحال في هذا الشّرط، تقدّم هذا.

يُشْترط في التّمييز أن يكون نكرةً كما هو في الأمثلة التي تقدّمت، وإن كان المسألة فيها خلاف أيضا بين النحويّين.

ثم قال: (وَلَا يَكُون إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَام).

فيما ذكرنا يتبيَّن بعض الفُروق الذي قلنا بأننا سنلخصها إن شاء الله –تعالى– عند تمام الكلام على المنصوبات قدر الاستطاعة.

سأجدُني مكتفٍ بهذا القدر إن شاء الله –تعالى– وأعتذر أيضا عن قراءة المورد والأسئلة.

أسال الله –تعالى– أن يوفّق الجميع، والمعذرة منكم جميعا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته